والبغوى وغيرهما قائلين رواه البخارى مثلا وقع فى بعضه تفاوت فمرادهم
بذلك انه روى اصل الحديث لا اللفظ الذى اورده وحينئذ **فاجتنب**
عند النقل للحديث من المخرجات وما ذكر ان **تضف وتنسب اليهما** اى الصحيحين
كأن تقول فيه هو كذا فيهما الا ان تقابله بهما او يقول المصنف اخرجاه بلفظ
بخلاف المختصرات منهما فانهم نقلوا فيها الفاظهما من غير تغيير ولا زيادة
فلك ان تنقل منها وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ وكذا الجمع بين الصحيحين
لبعد الحق **ومن عزا** اى نسب الحديث الى الصحيحين مع ان المراد اصله فقط
كما يعرف ونحن **اوزاد** الفاظا وتتمات عليها بلا تمييز **بذلك الاصل** اى
الصحيحين كما وقع فى الجمع للحميدى **فما أجادا** فى صنعه لايقاعه اللبس
فاجتنب ان تضف
اليهما ومن عزا او زاد
بذلك الاصل فما أجادا
واحكم بصحة لما يزيد
فهو مع العلو

لمن لا يعرف اصطلاحه قال المصنف ولا بد دقيق العيد فى ذلك تفصيل حسن
وهو انك اذا كنت فى مقام الرواية فلك العزو ولو خالف لانه عرف ان اجل
قصد المحدث السند والعثور على اصل الحديث دون ما اذا كنت فى مقام الاحتجاج
فمن روى فى المعاجم والمشيخات ونحوها فلا حرج عليه فى الاطلاق بخلاف من
اورد ذلك فى الكتب المبوبة لاسيما ان كان الصالح للترجمة زائدا على ما فى الصحيح
تأمل ثم بين فوائد المستخرجات وهى كثيرة منها ما ذكر بقوله **واحكم** بها
المحدث **بصحة لما يزيد** فى المستخرجات من الفاظ زائدة وتتمات فى
بعض الأحاديث فيثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالاسانيد الثابتة
فى الصحيحين او احدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت كذا قرر الصلاح
قال الحافظ ابن حجر قد وقع هنا فيما فرضه وعدم التصحيح فى هذه الأزمان
اذ أطلق تصحيح هذه الزيادة ثم عللها بأمر خصى من دعواه وهو كون ذلك
الاسناد وذلك انما هو من ملتقى الاسناد الى منتهاه فمن دون ذلك يحتاج
الى نقد لأن المستخرج لم يلتزم الصحة فى ذلك وانما جل قصده العلو فان
حصل وقع على غرضه ثم ان كان صحيحا او فيه زيادة فيزيادة حسن حصلت
اتفاقا والا فليس ذلك همته ومنها ما تضمنه قوله **فهو** اى المخرج **مع**
العلو اى علو الاسناد قال المصنف لأن مصنف المستخرج لو روى حديثا

مثلا

مثلا من طريق البخارى لوقع انزل من الطريق الذى رواه به المستخرج
مثاله ان ابا نعيم لو روى حديثا عن عبد الرزاق من طريق البخارى
او مسلم لم يصل اليه الا باربعة واذا رواه الطبرانى عن الدبرى وصل
باثنين وكذا لو روى حديثا فى مسند الطيالسى من طريق مسلم كان
بينه وبينه اربعة شيخان بينه وبين مسلم ومسلم شيخه واذا رواه
عن ابن فارس عن ابن حبيب عنه وصل باثنين **ذا يفيد** اى يفيد
التخريج العلو والزيادة فى قدر الصحيح وعليها اقتصر ابن الصلاح
وتبعه العراقى الا انه اشار الى الكثر منهما اذ قال

ذا يفيد
وكثرة الطرق وتبيين الذى
ابهم او اهمل او سماع ذى
تدليس او اختلط

ومما يزيد فاحكمن بصحة ، فهو مع العلو من فائدته
وقد زاد المصنف عليها بقوله **ويفيد** التخريج ايضا **كثرة الطرق**
فيتقوى بها للترجيح عند المعارضة وذلك بان يعضد المستخرج شيخا
آخر فاكثر مع الذى حدث بمصنف الصحيح عنه وربما ساق له طرقا
أخرى الى الصحابى بعد فراغه من استخراجه كما يصنع ابو عوانة ،
ويفيد ايضا **تبيين** الراوى **الذى ابهم** فى الصحيح كحدثنا فلان او
رجل او فلان وغيره او غير واحد فيعينه المستخرج **او تبيين** الذى
اهمل فيه كمحمد من غير نسبة عما يميز عن غيره من المحمدين ويكون فى شيخ
من رواه كذلك من يشاركه فى الاسم فيبين المستخرج **او تبيين سماع**
راو ذى تدليس كان يروى فى الصحيح عن مدلس بالعنعنة فيروى
المستخرج بالتصريح بالسماع **او سماع راو اختلط** كان يروى مصنف الصحيح
عمن اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط
او بعده فيبينه المستخرج اما صريحا او بان يرويه عنه من طريق ممن
يسمع منه الا قبل الاختلاط فهاتان فائدتان جليلتان وان كنا لا نتوقف
فى صحة ما روى فى الصحيح من ذلك غير مبين ونقول لو لم يطلع مصنفه
على انه روى عنه قبل الاختلاط وان المدلس سمع لم يخرجه فقد سأل التقى
السبكى شيخه المزى هل وجد لكل ما رواياه بالعنعنة طرق مصرح فيها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)